

وكالة الطاقة: تعافي أسعار النفط قد لا يكون وشيكاً

لندن - رويترز: قالت وكالة الطاقة الدولية أمس إن أسعار النفط قد تواصل انخفاضها وإن تعافياها قد يستغرق بعض الوقت رغم تزايد العلامات التي تشير إلى أن الاتجاه النزولي سيتوقف وربما في النصف الثاني من العام الحالي مع تباطؤ نمو المعروض في أميركا الشمالية. وذكرت وكالة الطاقة في تقريرها الشهري عن سوق النفط أن المخزونات ستواصل ارتفاعها في النصف الأول من العام الحالي لكن انخفاض أسعار النفط سيحد من المعروض في النهاية وسيساهم في تعزيز الطلب. وقالت «لا أحد يعلم الحد الأدنى الذي ستصل إليه السوق. لكن الهبوط له تأثير... ربما لا يكون تعافي الأسعار وشيكاً ما لم تحدث أي تعطيلات كبيرة، لكن تزايد العلامات التي تشير إلى أن الأسعار سيتغير».

الديون السيادية الأكثر أماناً..
أبوظبي الأولى عربياً والسعودية الثانية

رصد تقرير صادر عن «أس اند بي كابيتال اي كيو» حركة الديون السيادية حول العالم «73 دولة» ومدى قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها خلال الربع الرابع من 2014 تصدّر النرويج القائمة، حيث تعد الأدنى مخاطرة في السوق الائتماني. وجاءت السويد في المرتبة الثانية في قائمة الوحدة التابعة لـ«ماكجروهيل فاينانشال» بعد أن بلغ التأمين على ديون لأجل خمس سنوات 15 نقطة أساس، ثم الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، بينما احتلت ألمانيا المرتبة الرابعة، وجاءت هولندا في المرتبة السادسة.

اللافت للنظر بين الدول المتقدمة ارتفاع ترتيب النمسا في التصنيف إلى المركز السادس متقدمة 8 مراكز مع بلوغ تكلفة التأمين على ديونها 22 نقطة أساس ومخاطرة تخلف عن السداد لم تتجاوز 2٪. وفيما يخص الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن أبوظبي جاءت الأفضل في الترتيب «المركز التاسع عشر عالمياً» بتكلفة تأمين على ديون لأجل 5 سنوات عند 64 نقطة أساس واحتمالية تخلف عن السداد لا تتعدى 4,5٪.

بينما جاءت السعودية ثانياً «المركز الحادي والعشرين عالمياً» بنسبة مخاطرة في التخلف عن السداد عند 4,7٪، ثم قطر ثالثاً في الترتيب السادس والعشرين بنسبة مخاطرة 5,8٪.

أما دبي فجاءت في ترتيب متأخر «المركز الثالث والخمسين عالمياً» مع نسبة مخاطرة في التخلف عن السداد بلغت 15,50٪، مع بلوغ تكلفة التأمين على ديون لأجل خمس سنوات 231 نقطة أساس، ثم البحرين في المركز الرابع والخمسين بنسبة مخاطرة 16٪.

وأشار التقرير الذي عرضته «أرقام» إلى أن مصر جاءت في المركز الستين بنسبة مخاطرة 18,2٪ والعراق في المرتبة الخامسة والستين، بينما تعد لبنان الأكثر مخاطرة في منطقة الشرق الأوسط حيث احتلت المرتبة السادسة والستين عالمياً بنسبة مخاطرة في التعثر عند السداد 25,3٪.

موجات تسونامي

«المركزي السويسري».. تتابع

قال تقرير صادر عن شركة «كافيو» ان البنك الوطني السويسري أحدث مفاجأة قوية ومن العبار الثقيل، حيث لم يكن من المتوقع أن يتم إلغاء سقف سعر الفرنك، وذلك بعد أسبوع فقط على صدور تصريحات من رئيس البنك التي تشير إلى الحفاظ على مستوى اليورو مقابل الفرنك عند 1,2، والتي يعتبر أمر حيوياً ومهما للاقتصاد والصادرات المنطقة اليورو، حيث تمثل نصف الصادرات وذلك أيضاً بعد عدة تصريحات واجتماعات سابقة تؤكد التمسك بهذه الأرضية المفروضة منذ 3 سنوات ولكن على ما يبدو أن هناك توقعاً كبيراً جداً من قبل السويسريين بأن المركزي الأوروبي سيقوم ببرنامج شراء السندات السيادية في اجتماع يوم الخميس المقبل في 22 يناير ويبدو أيضاً أن البرنامج قد يكون أكبر من 500 مليار يورو والذي قد سربت شائعات عنه سابقاً.

النتيجة كانت بتكديس خسائر لصناديق تحوط قد باعت الفرنك مسبقاً بما يقارب 3,5 مليارات دولار وبعقود حجبها يزيد على 24 ألف عقد.

ويفهم هذا التحرك من بيانات الميزانية للبنك الوطني السويسري حتى نهاية العام الماضي، فقد احتفظ بـ 174 مليار يورو ضمن سلة العملات الاحتياطية التي يمتلكها مما يجعله معرضاً لخسائر كبيرة في حال استمرار انخفاض اليورو واستمراره في عملية شراء اليورو وبيع الفرنك لإضعافه في العام الحالي فاصبح من المكلف أن يحافظ على المستوى الذي استهدفه سابقاً في ظل برنامج تيسير كسي مرتقب من المركزي الأوروبي مما دفعه لأن يفضل التراجع عن تحمل هذه التكلفة ليستخدم أداة تخفيض الفائدة السلبية لتصبح -0,75٪ على الودائع الكبيرة للمحاولة لإضعاف الفرنك.

وأشار التقرير إلى أنه لا يخفى على أحد ما حدث في الأسواق فقد بلغ ارتفاع الفرنك مقابل اليورو الـ 30٪ في دقائق بسيطة، ومن ناحية أخرى فقد حافظ السوق على نظرتة السلبية لليورو مقابل الدولار فأغاده تحت الـ 1,16 حيث ترجح التحرك بإمكانية انخفاض إضافي متوقع لليورو في الأسواق وهو ما قد يمثل موجة تسونامي الثانية المتوقعة يوم الخميس القادم.

وقد ارتفع الذهب إلى مستوى 1266 دولاراً للاونصة، حيث انخفضت قيمته ملاذاً آمناً في ظل الاضطراب الحاصل وإغلاق سلبى مؤشر SMI السويسري بـ 8,67٪ مما يمثل تقريبا تخيّر 100 مليار دولار من قيمة الشركات السويسرية المدرجة بسبب ارتفاع العملة سريعا وإمكانية الحاق الضرر بالصادرات.

وقد ارتفعت مؤشرات الأسهم الأوروبية الأخرى التي ترجمت تحركها بإيجابية متوقعة للمنطقة بسبب إمكانية تحرك المركزي الأوروبي لإنعاشها والتركيز الآن على ما سيحمله اجتماع المركزي الأوروبي من الإجراءات التخفيفية وما حجمها والاحتمالات تتزايد إلى إمكانية أن تشهد إجراءات قوية تساعد على تخفيض اليورو مقابل الدولار إلى مستويات الـ 1,1380، ثم 1,1000 وربما الـ 1,0760 وأما اليورو مقابل الفرنك فقد يعود مجدداً دون التعادل عند 1,0000، وهنا يجب أن نشير إلى أن رئيس البنك الوطني السويسري قد صرح في المؤتمر الصحافي بأن البنك سيحافظ فعلا في سوق العملات أي أنه سيتدخل في سبيل ارتفاع الفرنك بقوة دون أن يعلن عن حجم وتوقيت التدخلات، مما يبقي حرب العملات مفتوحة على مصراعها.

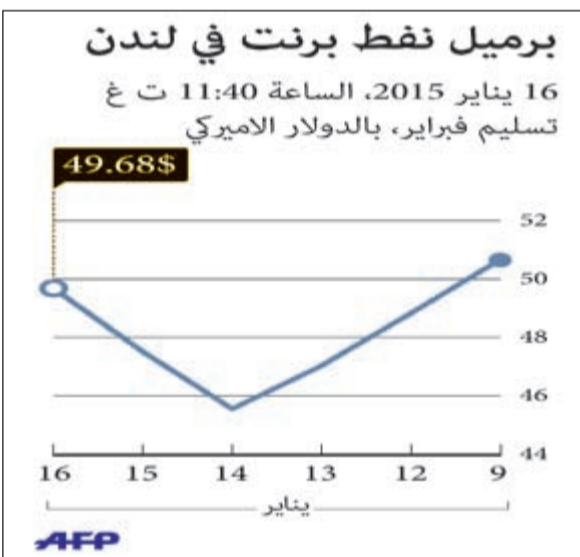


عواصم - وكالات: حالة من التوتر سيطرت على السويسريين في أعقاب القرار المفاجئ للبنك الوطني السويسري بإزالة السقف على الفرنك السويسري وهو ما دفع المئات من المواطنين السويسريين للوقوف خارج مكاتب صرف العملات في جنيف. وقد استعاد اليورو أكثر من 3٪ من خسائره أمام الفرنك السويسري أمس لكنه لا يزال قرب أدنى مستواه في 11 عاماً أمام الدولار في الوقت الذي اعتبر فيه المستثمرون تخلي سويسرا عن السقف الذي وضعه لسعر عملتها بمنزلة علامة على أن البنك المركزي الأوروبي سيبدأ في التيسير الكمي.

ذعر سويسري

«نومورا»: توقعات بارتفاع سعر البرميل لـ 80 دولاراً نهاية 2015

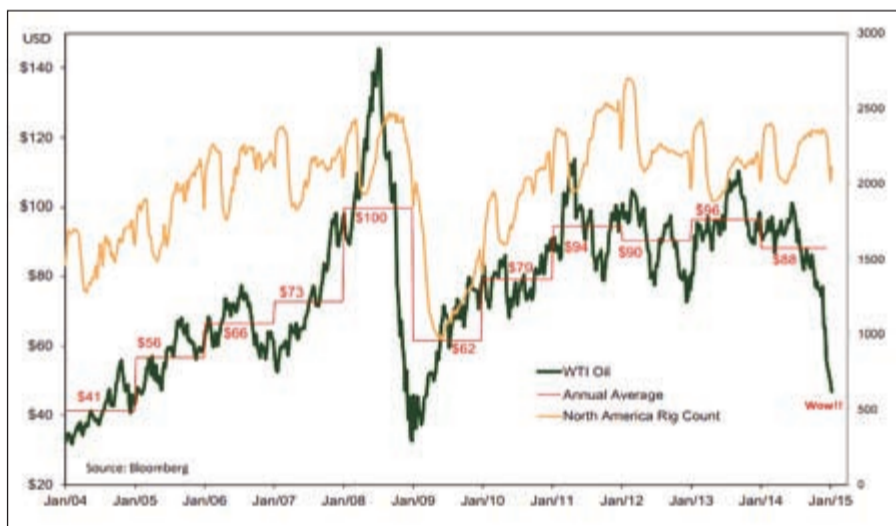
السعودية تبيع حرب الأسعار ضد النفط الصخري الأمريكي



كبحا بسبب عدم وجود يقين من تحقيق أرباح في ظل أسعار النفط المنخفضة. فبالنظر إلى الميزانية العمومية للمملكة العربية السعودية البالغة 860 مليار ريال سعودي أعطت للسوق النقد الدولي أن الخليج يمكنه التعامل مع هذه النكسة ولا لبس في الثقة من ذلك. وأشار التقرير إلى أنه من السذاجة القول بأن دول مجلس التعاون خفضت من اعتمادها على النفط، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فلا يزال يمثل النفط لهذه البلدان المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي العام.

وفي الوقت الحالي يبدو سعر النفط غير مكلف من حيث البيانات التاريخية، ولكن من الأفضل أن نفترض أن السعر الحالي هو السعر المناسب الذي من خلاله يمكن تقييم الاحتمالات التي تكون عليها اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتوقعات أرباح شركاتها. فعلى هذا الأساس فإن هناك تفضيلاً بالنسبة للتوقعات الرسمية للنمو الاقتصادي الإقليمي ونمو أرباح الشركات خلال العام المقبل. وسوف يحتاج المستثمرون إلى إعادة تقييم توقعاتهم لأسعار النفط بعد تراجعها بنحو 41٪ فقط في الربع الأخير من العام الماضي.

وتتفق دول مجلس التعاون الخليجي جزءاً كبيراً من ميزانياتها على الدعم - من المتوقع أن تنفق 150 مليار دولار هذا العام - مما يجعل هناك جانب من البخ، خاصة في ظل البيئة المالية الضعيفة في البلاد. وستستهلك المملكة العربية السعودية نحو ربع إنتاجها النفطي هذا العام وهذا معدل أكثر مما تستهلكه سواء البرازيل أو ألمانيا.



متوسط سعر النفط مقابل عدد الحفارات عن النفط الصخري بباركيا الشمالية

وبدأت أسعار النفط بالتراجع تدريجياً مع نهاية يونيو 2014، ليدعم هذا التراجع قرار أوبك التاريخي في نوفمبر الماضي بشأن الإبقاء على سقف إنتاجها النفطي دون أي تغيير يذكر عند مستوى 30 مليون برميل يومياً، بعد أن عطلت دول الخليج النفطية وعلى رأسها السعودية دعوات من أعضاء آخرين أقل غنى في أوبك لخفض الإنتاج ووقف هبوط أسعار النفط الذي بلغ أكثر من الثلث منذ يونيو الماضي.

وذكر التقرير أن توقع أسعار النفط هو لعبة غير مجدية، فيبدو للمستثمرين أن تذكروا هذا التوقعات خلال الإثني عشر شهراً الماضية إن كل هذه التوقعات كانت مخيبة. وعلاوة على ذلك فإن مراجعة الأسعار وفقاً لمعادلة العرض والطلب قد تؤدي إلى هذا الانخفاض الهائل في سعر النفط هو تحدي للمنطق الاقتصادي، مما يوحي بأن هناك عوامل أخرى لها قوة في التأثير على الأسعار.

فبعد النفط بالنسبة لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بمنزلة النعمة والنقمة في ذات الوقت وفقاً للسعر الحالي، فوفقاً لما قاله وزير النفط في دولة الإمارات العربية المتحدة فإن تأثير ذلك سيكون كبيراً وهائلاً على الاقتصاد الإقليمي. ويعد تراجع أسعار النفط بمنزلة نقل مباشر لنحو تريليون دولار أميركي من الدول المنتجة للنفط إلى الدول المستهلكة ويترتب على ذلك

منصات الحفر للنفط

الصخري تنخفض

أدنى مستوى منذ

1991



مدحت فاخوري

ذكر تقرير صادر عن بنك نومورا الياباني أن أسعار النفط باتت قريبة من حدودها الدنيا وأن الولايات المتحدة ستخسر هذه المعركة النفطية أمام السعودية إذا استمرت الأسعار في أسواق النفط في التراجع.

وقال التقرير إن السعودية ستفوز في حرب الأسعار ضد النفط الصخري الأمريكي، كما كان الحال عام 1986، عبر إغراق الأسواق بالنفط، حيث أن تكلفة استخراج برميل النفط والتي للبرميل في الخليج العربي هي الأدنى في العالم مقارنة بالكلفة الباهظة لإنتاج النفط الصخري.

وأضاف التقرير أن نصف مشاريع استخراج النفط حول العالم لن تكون جذابة من ناحية الجدوى الاقتصادية في حال بقاء أسعار النفط الخام عند مستوى أقل من 50 دولاراً للبرميل.

كما أشار التقرير إلى أن الشركات الأميركية المنتجة للنفط بدأت تتسرع بالفعل بالآثار السلبية لانخفاض أسعار الذهب الأسود، حيث بدأت هذه الشركات منذ بداية العام الحالي بتقليص نشاطاتها بالإضافة إلى خفض ميزانياتها لعام 2015.

التي أعلنت شركة شل الأسبوع الماضي قطع المئات من فرص العمل في المشروع الهائل الرمال النفطية في ألبرتا. ونحن نتوقع المزيد من تسريح العمال على نطاق واسع في المستقبل. وبالمثل فقد بدأ مقالو شركات النفط والشركاء الخدمة أيضاً بالحد من نسبة العمال، كما أعلنت شركة هالبريتون وهرقل في الخارج بالفعل تسريح العمال.

فخلال الأسبوع الماضي وحده انخفضت منصات الحفر بنحو 61 وحدة لتصل إلى 1421، وفقاً لإحصائيات بيكر هيوز. وهذا ما اكبر انخفاض أسبوعي منذ عام 1991.

فيما توقع التقرير تسريح المزيد من العمال على نطاق واسع في مجال النفط الصخري في المستقبل، كذلك بالمثل بدأ المفاوضون العاملون لدى شركات